

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم العالي**

**جامعة أم القرى**

**مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية**

**قسم المخطوطات**

بداية المصطلحات





وغيره ثم اذ له سوى القياس لا يختص بالحق بل يمتدح فمما سواه من اصول الدين وله في الشرع اعم و  
بما اصول الدين كاطلاقه على قوله تعالى قال الله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا الا ان يفتكروا  
اعلم ايضا في اصول الدين في الشرع فايك والشرع عظم الاصول ثم ودم في اصول الكتاب على وجه لانه  
في الشرع اصل مطلق من كل وجه وبك اعتبار واعقبة بالسنة لان كونها حجة ثابتة  
بالكتاب واخر اجماع عنهما لتوقف موجبتة عليهما ولكن الثلاثة مع تفاوت  
حجتها للاحكام قطعا ولا تتوقف في اثبات الاحكام على شيء فقد تمت على القياس  
الذي يتوقف في اثبات الحكم على المقيس عليه وطهرا افرده بالذكر بقوله ولا اصل الرابع  
لانه لما توقف في اثبات الحكم على المقيس عليه ولم يمكن اثبات الحكم ابتداء كان فرعاه والى  
هذه الفرعية اشار بقوله المستند بانه لا اصول واركان فيه احتراز عن القياس العقلي  
ايضا ولما لم يكن الحكم ثابتا في محل القياس بدونه كان اصلا للحكم واليه اشار بقوله ولا اصل  
سواد الرابع فلما كان اصلا من وجه دون وجه لا يدخل تحت المطلق لانه يتناول الكامل  
الذي هو موجود من كل وجه او افرده بالذكر لانه ظني في اصله وقطعته بعارض  
وما سواه من اصول على العكس من ذلك ويعكونه ظنيا اذ في تغيير وصف الحكم من خصوص  
الى العموم لا في اثبات اصله وانما سواه من اصول في اثبات اصل الحكم فلذلك وجه تسميته  
عنها واستنباط استخراج المأمور العجز لفظ المأمور العجز اذ اخرج فاستعير  
لما استخرج المراد بقرط ذهنه وقوة قريحة من المعاني والتدابير فيما يعرض ويهم  
فكان في العدول عن لفظ استخراج اللفظ لاستنباط اشارته الى الكيفية واستخراج المعنى  
من النصوص التي سما عظمته اقدار العلي وارتفعت درجاتهم والى ان حيوة الروح  
والدين العلم كان حيوة الجسد بالما ومثال استنباط من الكتاب انتعاض الطهاره في

سقوط

كانت

الخارج من غير السبيلين وكونه خارجا نجسا قياسا على الخارج من السبيلين الثابت حكمه بقوله  
تعالى وجاهل منكم من الغايط ومن السنة حرمان الدعوى في الجسد والنورة والمورد والبصر  
بالقدر والجسد قياسا على اشياء السنة المتصوره عليها في قوله عليه السلام الخنط باحنط  
مثل مثل الحديث ومن اجماع سقوط تقوم منافع الغصوب بعلة انها ليست بحوزة  
قياسا على تقوم منافع البدن في دلل المغرور والثابت بالاجماع فان الصلابة لما او جبنوا في  
الولد وسكنتوا عن تقوم المنافع صار اجاعا منهم على سقوط تقومها لان السكوت في  
موضع الجاهل الى البيان بيان ثم قيل في وجه انخصار اصول على ساربعة ان الحكم  
اما ان ثبت بالوحي او بغيره ولا اول اما ان يكون متلو او هو الذي تعلق بنظرة الاجمان  
وجوز الصلوة وحرمة القراءة على الحزب والحاض او لم يكن واول هو الكتاب والثاني  
هو السنة وان ثبت بغيره فاما ان ثبت بالرأي الصحيح او بغيره واول ان كان  
رأي الجحيم فهو اجماع وان لم يكن فهو القياس والثاني الاستدلال الفاسد وفعال النبي  
عليه السلام دخله فيها ومن جعل افعاله موجهة قال الدليل الشرعي اما ان يكون واردا  
من جهة الرسول او لم يكن واول ان كان متلو فهو الكتاب وان لم يكن فهو السنة ويدخل فيها  
اقوال النبي عليه السلام وفعال النبي والثاني ان شرط فيه عصمة من صدر منه عن الخطا فهو اجماع  
وان لم يشترط فهو القياس ولكن لا بد ان يشترط في استقرار الصحة لان الدلائل الموجهة  
للاصالة لم يتم على هذه الساربعة لان العقل يوجب حصرها على ساربعة **قوله**  
اما الكتاب اي الذي سبق ذكره واللام للبعد فالقران الحد ونعني به المعروف  
للشخص حقيقة ورسومي ولفظي والحقيق ما انما عن ماهية الشيء وحقيقته ومشي  
ان يذكر جميع ذائق المجدود وان يحترز فيه عن العوارض كقولك في جسد انسان

القول

العلم على الرسول  
العلم على النبي  
العلم على الخليفة  
العلم على الصحابة  
العلم على التابعين  
العلم على المجتهدين  
العلم على الفقهاء  
العلم على المشايخ  
العلم على العلماء

اي كلامة والفاظه وسميتها حروفنا باعتبار ان اجلها كلها ان ومي حرف  
وحروف اولها اصل في هذا الباب اي بالشرط لانه اختصر معنى الشرط ليس له  
معنى اخر سواه بخلاف سائر الفاظ الشرط فانها تستعمل في معاني اخر سوي  
الشرط ولاز سائر الفاظ الشرط انما تكون للشرط اذا كان بمعنى ان تعلم ان اصل  
والوا مع كلامة ان ربط اخرى كجملتين بالاشارة على ان يكون سوا في شرط والباقي  
جزا سعلق وقوعها بوقوع الا وفي كقولك لربنا اني لك ركن تعلق بها اكرام بالاتان وانما  
يدخل هذه الكلامة على امر معدوم على خطر الوجود بقصد فيه واثباته لانها  
للحمل او للمنع وذلك لا يتحقق في المستحيل والمحقق وهذا قولهم ان امر  
اليسر لانه من امور الكاينة وطهلا لا يتعقب هذه الكلامة اسم لان معنى الخطر  
في لاسما لا يتحقق وحقها هذه الحروف في الاسم في نحو قول تعالى ان امرؤ هكرك وان  
امرؤه خاف من قبيل الاضمار على شرطه الفسيرا ومن باب التقديم والتاخر لان  
اهل اللغة يجمعون على ان الذي يتعقب حرف الشرط ما هو الفعل دون اسم فربما  
واذا بصلة للوقت كلامة اذا مشتركة بين الوقت والشرط عند الكوفيين فاذا  
استعمل في الشرط لم يتوقفها مع الوقت وصار بمعنى ان كما في سائر الفاظ الشرط  
اذا استعملت احد المعاني لم يتوقفها دلالة على غيره واليه ذهب ابو حنيفة رحمه الله  
وعند البصريين هو موصوفه للوقت وتستعمل في الشرط من غير سقوط معنى الوقت  
كقوله اليه ذهب ليويسف ومحمد ربه الله فاذا قال لامرأة اذا لم اطلقك فارت طالق  
ولم ينوش الا يقع الطلاق في قولك غنفة ربه الله حتى يموت احدكما في قوله ان لم  
اطلقك فانت طالق وقال ليويسف ومحمد ربه الله وقع الطلاق اذا فرغ من العمان كما في  
مقوله اطلقك فانت طالق فاما اذا نوى الوقت والشرط المحض فهو على ما نوى بالالفان  
وجه فونها ان اذا اسم للوقت بمنزلة سائر ظروف الزمان يقال كيف لوط اذا الش

حسنه وقال الله تو والليل اذا غشيت لانه قد استعمل في الشرط مجازا ومع قيام معنى  
الوقت لانه لا يستعمل في غيرهما فناسب المجازاة اذا الشرط لا يكون مستقلا  
بمجرد الشان لتردده بشرط يكون او لا يكون واستعماله في الشرط لا يوجب سقوط معنى  
الوقت عنه لان المجازاة في متى الزم منها في اذ لانها في متى لازمة في غير موضع استعمال  
وفي اذ احازة لم يسقط معنى الوقت عن متى في المجازاة فاولى لانه يسقط عن اذ  
فيما واذ استعمل كذا كان البطلان مضافا الى زمان خارج عن اللفظ كما سكر وجد  
وجرد كقولك وقت مطلق وقال ابو حنيفة رحمه الله ان اذ يكون حرفا مع الشرط  
المحض كما في اسماء معنى الوقت **قال الشاعر** واذا تصبك خصا بكم فتجمل معناه  
ان تصبك خصا بكم لان اجابه الخصا بكم من امور المترددة وكلامة اذا اذا كانت  
معنى الوقت انما تستعمل في الامور الكاينة والمستطر الذي لا يربف فيه عادة او شرعا  
كوجوب الغد والقيام الى الصلوة فلو لم يصرك كلامة اذا ما معنا معنى الشرط وبقي  
معنى الوقت فيما لما جازا استعمالها في الامور المترددة بخلاف متى لانها تستعمل في  
الامور الكاينة لا محالة فاستعمالها للشرط لا يدل على سقوط معنى الوقت عنها  
والفعال ينبع ان يحمل على متى حتى يبي الوقت معتبرا فيها وان جوزي بها كما في  
متى لا نأقول لو فعلنا ذلك بلزمن منه ترك حاصيته ومي القول في الامور الكاينة  
اذا كانت على الوقت كما ذكرنا واذ استعمل هذا الوجهان منه وقع الشك في وقوع الطلاق  
لانه اريد به الشرط لا يقع وان اريد به الوقت يقع فلا يقع بالشك ثم اشار الى الفرق  
سرا اذا ومتى فقال المجازاة بما اي كلامة متى لازمة في غير موضع استعمال  
لان متى اسم للوقت المبهم ولا يختص وقتا ووقت فكان مشاركا في اللفظ كلامة  
ان لتردده ما دخل عليه متى بشرط وجوده بشرط لا يوجد كما في كلامة ان فليكن المشاركة  
المجازاة فلذلك وقع الطلاق في قوله اطلقك متى لم اطلقك عقرت امرا اذا افلا فانه الوقت

الخالف وهذا يدخل عليها مركبا من او منتظر فلم يلزم المجازاة بها بل في حيز الجواز لما بيننا  
قوله ومن وما وكما يدخل في هذا الباب اي نوع الشرط اما من وما فلا يهاهما  
لما يصلحان للشرط فان كل واحد منهما لا يتناوذا وحققت انهما لما دخل في العموم  
لا يهاهما والعموم في الشرط مقصود المتكلم وخصه بذكر واحد من افراد بالذکر  
متعددا ومتعسرا ومن وما يؤدبان هذا المعنى مع الجار ناياما من ان قيل  
من ياتي اكرمه وما تصنع اصنع قال الله تعالى من عمل صالحا من ذكرا او انثى وهو مؤمن  
قلنجته وما تقدموا لا يفسد من خير تجدوه هذا الله ومثاله من المسائل  
شامرا عبيد عبقه فهو خير من دخل هذا الجنس فله راس من دخل الدار فهو خير  
ما ياعتق فلا تافعل ما ذار كرفعل ومن يستعمل لذوات من يعقل وما بالصفات  
من يعقل وذوات ما لا يعقل فاذا قيل من في الدار ولت ذروا ذواتها في الدار  
فراو جارا ومتاع ولو قيل ما زدد قل عالم او جاهل واما كما فوجبت عم  
بافعال قال الله لا كما نصحت خلودهم وكلمة ما هذه للجزا ضميت الى كلمة كل فصار  
اداه ليكرار الفعل ونصب كل على الطرف والعامل فيه الجواب كذا في غير المعاني  
فاذا قلت كلما بروحت امراه هي طالق فتزوج امراه مرتين بحيث في كل مرة بخلاف  
قوله كل امراه اتروجها هي طالق فتزوج امراه مرتين حيث لا يحدث في المرة الثانية  
لانها لو جرت عموم الاسماء العموم الافعال قوله وفي كل معنى الشرط قيل كلمة كل ما هو  
من الكليل الذي هو محيط بجوانب الاسم فلذلك يوجب احاطه وهي من الاسماء اللاتمة الاضافه  
وهذا لا يدخل في الاسماء الاضافه من خصائص اسم فان اضيفت الى معرفه نحو  
عموم احاطه لاجزاء وان اضيفت الى نكرة لوجب احاطه لافراد فتصح قول الرجل كل  
التفاح حامض اي جميع اجزائه التي يوكلكه ولا تصح كل تفاح حامض لخلاوة  
بعض منه فاذا ضممت معنى الشرط بوعي بفعل بعد الاسم المضارع لم كل ضمته له

لصحة للشرطية الاسم لا يصح لذلك لانه لا بد للشرط من ان يكون مترددا وذلك  
في الافعال دون الاسماء وهي بوجبه احاطه على سبيل افراد بكسر الهمزة قال  
الله تعالى كل نفس ذائقة الموت فمعنى الاحاطه استبعاد مركب ومعنى افراد استبعاد  
من المضار والاسماء من نكرة في موضع الاثبات ومعنى افراد ليعتبر كل مسعى بالفرد  
في بيور الجزالة كان ليس مع غيره فاذا قال امام كل من دخل منكم هذا الحصن  
اولا فله راس فدخل عشرة معا في كل واحد منهم راس لا كلمة كل جمع الاسماء  
على ان يتناول كل واحد منهم على افراد فعند ذكره جعل كل واحد من الداخلين  
كان اللفظ ساوله خاصه وكان ليس مع غيره فيكون لكل واحد منهم راس ولو دخلوا  
متواترين كان النقل للاول خاصه لانه كل الداخل اول فان من دخل معه ليس بالاول حين  
سبقه غيره بالاقول في الفصل الاول لم يسبق كل واحد منهم غيره بالاقول  
وعلى اعتبار كل واحد منهم كما هو موجب كلمة كل يكون كل واحد منهم اول داخل  
في حيزه تحلف منهم وهذا بخلاف قوله من دخل منكم اولا فله كذا فان هذا اذا  
دخل العشرة معاه لم يكن لهم شيء لان كلمة من بوجت عموم الجنس ولا يوجد افراد كل  
واحد من الداخلين كان ليس مع غيره وعلى اعتبار معنى العموم للجنس فيهم اول  
اذ هو اسم لفرد سابق ولم يوجد فلذلك بطل النقل وبخلاف كلمة جميع فان امام  
اذا جمع من دخل هذا الحصن اولا فله راس فدخل غيره كان النقل الواحد بينهم  
بالسوية لان هذه الكلمة تترك على الاجتهاد دون افراد فيكون باعتبارها جميع  
الداخلين كشخص واحد في انهم اول فله راس واحد وكلمة كل يقضي احاطه  
على سبيل افراد فيجعل باعتبارها كان كل واحد من الداخلين يتناول الاحباب  
خاصه والله اعلم قال العدل الضعيف عبد العزيز بن  
محمد احسن الله احواله وقررت بالحق اماله هذا اجرا مقصود من

افراد



شرح مسكلات هذا الكتاب و تتمه ما دعت منه من انجاح مسوئ الاجيبه و  
قد سر الله تعالى على الشروع في هذا الامر المهم بفضله واحسانه واذك  
في صغار هذا الخط المذموم بحوده و امتنانه فبذلته مجهود في توضيح ما  
استبهم من عقائده وانجزت موهوب في شرح ما استصعب من حقائقه  
وبالوقت في تصحيح العاظه وتنقيه معانيه بقدر الامكان في احتمد في شرح  
لعائته وكشف بكانه بالبلغ سانه اوضح بتبيان حكم من يوم هانبت فيه شدا الفكر  
وكم من ليله قاسيت فيما مشاق السهر حتى تيسر في هذا المحقق وقاد في  
الوقوف الى هذا الطريق وذكر من جلال نعم الله تعالى على و غراب اكرامه  
ولطائف بزه و رهاب العاظه والمسؤول من فضله العظم وكرمه العجم ان  
جعل مقاساتي ذريعه الى الثنا الجميل في الدنيا ووسيله الى الثواب الجزيل  
في العقبى واز نصرت في من الذاكرين لعسمه والشاكرين لنجمه ان المبلغ المان  
المكرم الديان والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله

تم كتابه المحقق في التدقيق بحمد الله ومته بدر العبد الضعيف  
النجف الغريب الغريب في بحار المعصية محمد بن عبد الرزاق  
امام بن محمد الرافعي غفر الله له ولوالديه وولد الظمير في  
يوم الخميس العاشر من شهر ربيع الثاني سنة ثلثين  
وسبع مائة في المدرسه الجديده المنسوبه الى  
ملكه الدهر ورسوله العصر مرتبه  
العلماء والمعلمين نور ابك سعد  
الله تعالى في الدين  
امين في العالمين  
وصلى الله على  
محمد وآله

وجد مكتوبا على ظهر كتابه منقولاً عن صاحب الطعن قال الشارح  
قد براد بالشرع في اصطلاح العقها السارح ولا مساحه في اصطلاحات  
اقول هذا اصطلاح غير واقع بدلاله العقل وسيله النقل من وجوه  
تراول السرح في اللغة لظهور السق ووضع السره وفي اصطلاح سيره  
سما الله تعالى للعباد ومي بالحققه السريعه ولهذا يسقل من كل عاقل  
عند سماع الشرع الى الشرعه وهذا ايه كونه حقيقه لها ولا ينتقل الى الشارح  
بل يستدعك وهذا ايه كونه غير مصطلح له ويقال شرح محمد كالعالم شرعته  
وكذا شرح من قبلنا وشرعه من قبلنا وذكر العلماء في كتبهم ان الشرع اما معنى  
المشروع والى ان ظهر فلو كان مصطلحاً للشارح فكيف قالوا هكذا وانهم  
يقولون اصول العقه مقام اصول الشرع بل ذكر اكثر واو في وايضا ما  
جاء في كتب اصول والفروع ذكر الشرع على وجه يفهم منه اراجه  
الشارح بل على وجه يفهم منه اراده الشرع ومعنى عمله على الشارح فهم  
كقولهم خا في السرح كذا وورد الشرع كذا وكذا يقولون عقلا وشرعا  
ولا يقولون عقلا وشارعا وما خا المحمد اصلا عند ذكر الشرع وحا عند  
ذكر الشارح جلا ذكره وما اشبهه الناي بقواهل السنه على انه على انه لا يجوز  
اطلا واسم على الله تعالى بالاصطلاح وان كان مرها وكاله فلا يقال له السرخ  
والفاصل وان جا مراد فيها الكرم والعالم لا سما اذ كان حما ونقصا فانه لا  
يجوز بالفاصل مجمع الملبس وهذا لم يجوزوا اطلاق اسم السارح عليه وان جا مقام  
رهم شرانا ظهورا فكيف يجوزون اطلاق لظهور والنسب ووضع السره والسره  
الموضوع المعناد عليه وهل يجوز اطلاقه على السان كدره وايضا  
يختتم في احكام العقه واصولها فما الحاجه لهم الى هذه التجوزات العبر حايده

نَهْأَلَهُ  
الْمَفْطُومَةُ